

بحوث فقهية مهمّة

[267] 2 - الحكم الجاري على العناوين الثانوية كوجوب المقدمة ونفي الضرر والضرار.

3 - أحكام القضاء في الخصومات. 4 - الأحكام الناشئة عن ولاية الفقيه. والقسمان الأولان أحكام كلاّية ترتبط بالفتوى. والثالث أحكام خاصة جزئية حاصلة من تطبيق تلك الأحكام الكلاّية على موارد ومصاديقها في بالخصومات.. والرابع أيضاً أحكام جزئية حاصلة من تطبيق الأحكام الكلاّية على مصاديقها في ما يرتبط بالحكومة وتدير الأمور المسلمين وكلّ ما ليس له مسؤول خاصّ من الأمور الغيبّ والقصّر وما أشبه ذلك. ولاشكّ أنّ جواز فصل الخصومة بين المسلمين بالقضاء حكم أولي، كما أنّ ولاية الفقيه في حدّ ذاتها من الأحكام الأولية، ولكن القاضي قد يعتمد في قضاؤه على الحكم الأولي لفصل الخصومة في أبواب الإرث، وقد يعتمد على العنوان الثانوي كطلاق المرأة المسلمة من باب العسر والحرّج الشديد الذي لا يتحمّل عادة، كذلك الولي الفقيه قد يعتمد في أحكامه - مثل الحكم بقتال الكفّار المهاجمين لحوزة الإسلام - على الأحكام الأولية، فيتصدّى لتطبيق تلك الأحكام الكلاّية الواردة في مسألة الدفاع مثلاً على موردّها، ويبيّن ساعة القتال ومكان الشروع فيها وأمرّاء الجيش وسائر الأمور الجزئية الخاصة بهذه الحرب، وأخرى يعتمد في حكمه على العناوين الثانوية، مثلاً يرى استعمال التنباك في برهة من الزمان من قبيل مقدمة الحرام أو الإعانة على الإثم ويحكم بحرّمته. والحاصل : إنّ الأولين حكمان كلاّيان يرجعان إلى الفتاوى، والأخيرين حكمان جزئيان يعتمدان على الأولين. وإلاّ فلا يقول أحد من علماء الشيعة بجواز تشريع أحكام كلاّية مخالفة للعناوين الأولية والثانوية الواردة في الشرع من ناحية الفقيه. وإن شئت قلت : إنّ النبيّ الأعظم (صلى الله عليه وآله) له مناصب ثلاثة : منصب النبوة والرسالة،